



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



التقسيم الاستعماري الأوروبي لإفريقيا وانعكاساته على خريطة الجغرافيا السياسية بعد الاستقلال

The European Colonial partition of Africa and its repercussions on the map of Geopolitics after independence

عبد الرحمان بوسليماني^{*،1}
جامعة البليدة 2 لونييسي علي، مخبر دراسات إفريقية، الجزائر.

Key words:	Abstract
Africa, European colonialism, Colonial partition, Colonial boundaries, Geopolitics, Political borders.	The borders created by the colonial states in Africa are the greatest threats to the national identity in the independent Africa, and they were the biggest question mark over the formation of the independent state. our interest in this study is focused on the colonial and post-independence phases. Africa's post-independence Geopolitics problems are nothing more than a continuation of its pre-independence history. The Colonial partition approved by the Berlin Conference (1884/1885) was illegal and immoral and created a state of chaos in African geopolitics after independence. There is no doubt that many of the countries that emerged were artificial formations, and this artificiality resulted in a number of problems. Which is destined to cripple the future growth of the continent. The basic dimension of the state is the land or territory, and unlike the countries of other continents, especially Europe, where the formation of peoples and states of their national sphere came as a result of efforts made over several centuries, The borders of modern African countries have been demarcated within at least 20 years by a handful of foreign invaders.

ملخص	معلومات المقال
تعد الحدود التي اصطنعتها الدول الاستعمارية في إفريقيا أعظم خطر يهدد الهوية الوطنية في إفريقيا المستقلة، كما كانت أكبر علامة استفهام تحلق فوق تكوين الدولة المستقلة. وينصب اهتمامنا في هذه الدراسة على مرحلة الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستقلال، فمشكلات جغرافية إفريقيا السياسية بعد الاستقلال لا تعدو أن تكون استمرارا لتاريخها قبل الاستقلال. وعليه، فإن التقسيم الاستعماري الذي أقره مؤتمر برلين في الفترة من 15 نوفمبر 1884 إلى 26 فيفري 1885، غير قانوني وغير أخلاقي وخلق حالة من الفوضى في الجغرافيا السياسية الإفريقية بعد الاستقلال، ولا شك في أن كثيرا من الدول التي ظهرت كانت تكوينات مصطنعة، وأن هذا الاصطناع قد ترتب عليه عدد من المشكلات التي قدر لها أن تثقل مستقبل النمو في القارة.	تاريخ المقال: الإرسال: 2023-08-18 القبول: 2023-12-18
إن البعد الأساسي للدولة هو الأرض أو الإقليم، وعلى خلاف بلدان القارات الأخرى ولاسيما أوروبا أين جاء تشكيل الشعوب والدول لمجالها الوطني نتيجة لجهود بُذلت على امتداد عدة قرون، رُسمت حدود الدول الإفريقية الحديثة في غضون فترة لا تقل عن عشرين سنة حفنة من الغزاة الأجانب.	الكلمات المفتاحية: الاستعمار الأوروبي، إفريقيا، التقسيم الاستعماري، الحدود الاستعمارية، الجغرافيا السياسية، الحدود السياسية.

* Corresponding author at : University of Blida 2- Blida, ALGERIA.
Email : abdou_bouslimani@yahoo.fr

1. مقدمة

غالباً عن النظرة الأوروبية الضيقة، حتى نصل إلى نتائج وأهداف تحققها الدراسة.

2. مؤتمر برلين 1885/1884 وتقسيم إفريقيا واحتلالها

لم تتحدد الحدود الاستعمارية Colonial Boundaries للدول الأوروبية في إفريقيا إلا مع نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وإعادة تقسيم المستعمرات الألمانية بين الدول المنتصرة في الحرب (*). كان وراء هذه الحركة التوسعية الاستعمارية فاعلون تقليديون في الميدان الاستعماري وهما فرنسا وبريطانيا، وهذا بعد أن تراجعت القوى القديمة في هذا الميدان وهما البرتغال وإسبانيا وبعدهم هولندا وفقدانهم لمعظم ممتلكاتهم خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ولم يشاركوا في التنافس الجديد الذي اكتسب طابعاً امبريالياً إلا بقسط ضئيل. كما ظهرت قوى جديدة في الميدان وكان لها نصيب وافر من هذا التنافس على مناطق النفوذ وهما ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة أن داخل القارة ظل مجهولاً بالنسبة للأوروبيين إلى غاية منتصف القرن 19م، وكان تواجههم مقتضراً على الساحل بصفة شبه كلية، فيما عدا الأجزاء الجنوبية والشمالية من القارة، وكان ذلك راجع لعدد الأسباب التي جعلت الأوروبيين يحجمون عن التوغل داخل القارة الإفريقية.

2. 1. بداية الصراع الأوروبي على إفريقيا

كانت ألمانيا مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد حصلت على مصالح تجارية في إفريقيا، وكان وكلائها يمارسون نفوذاً في أنحاء متفرقة من المنطقة، لكن سيطرتها السياسية لم تكن قائمة، وفي هذا تفسير لمواقف بسمارك الدبلوماسية.

وحتى عندما أراد المستشار الألماني فون أوتو بسمارك ضم تلك البقاع رسمياً لسلطته السياسية، كان يدرك المخاطر المتوقعة، وعليه مواجهة ما يترتب على ذلك. فانتهاز فرصة التقارب البريطاني-البرتغالي الذي توج بإبرام اتفاقية 26 فيفري 1884 (*). وأعلن استعداداه للتعاون مع فرنسا للقضاء على بنود هذه الاتفاقية. فاستقبل في 24 أفريل من نفس السنة السفير الفرنسي في برلين كورسيل Alphonse Chodron De Courcel وأبلغه كلياً معارضة ألمانيا لنتائج الاتفاقية، وأنه غير راضٍ عن الإجراءات التي فرضتها بريطانيا والبرتغال بخصوص حرية التجارة في حوض الكونغو، وعلى الدول الأوروبية توحيد جهودها لوضع أسس عامة تنظم حرية الملاحة البحرية في إفريقيا. تجدر الإشارة هنا، أن فرنسا في هذه الفترة هي الأخرى وسعت أنشطتها الاستعمارية وضمت تونس ومدغشقر، وأرسلت سافورينان دو برازا Savorgnan De Brazza إلى الكونغو لتوقيع معاهدات حماية مع الزعيم ماكوكو زعيم قبائل الباتيك (Note Jules Ferry, 1883). (PP:140-141).

تهتم الجغرافيا السياسية في جوهرها بدراسة الدول واصطناعها الذي ينتج عن تغيرات داخلية وخارجية، كما يعتبر موضوع الحدود السياسية أهم منطلقات الجغرافيا السياسية، باعتبار أن الحدود السياسية هي مقياس الحركة في الوحدة السياسية. ويعد الجانب الإثنوغرافي هو الآخر مهم جداً في الجغرافيا السياسية لما له من دور كبير في تحديد عوامل القوة والضعف في حياة الشعوب والأمم. وفي هذا السياق، تبرز القارة السمراء من بين أهم قارات العالم التي عانت من مشكل الحدود السياسية نتيجة التراكم التاريخي لنظام الزعامة والقبليّة وطبيعة المجتمعات المهاجرة (البحث عن مراعي جديدة ونظام الزراعة المتنقلة) بتركيباتها الإثنية واللغوية والدينية المتعددة. ويعتبر الغزو الاستعماري الأوروبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أهم الأحداث التاريخية المؤثرة في خريطة الجغرافيا السياسية لأفريقيا.

وتبين هذه الدراسة وتحلل، كيف قسّمت الامبريالية الأوروبية القارة الإفريقية من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والجيوسياسية، وانعكاسات ذلك التقسيم العشوائي على خريطة إفريقيا السياسية بعد الاستقلال.

وشهدت الفترة من عام 1881 إلى غاية 1901 على وجه الخصوص، حركة واسعة للاندفاع الاستعماري وأصبحت إفريقيا مسرحاً للإمبريالية، وعقدت الدول الأوروبية عدة مؤتمرات لتحديد التقسيم بدون نزاع والذي كان أهمها مؤتمر برلين الذي قسم إفريقيا على الورق إلى نحو أربعين وحدة سياسية (مستعمرة). وبصرف النظر، عن كون وضع الجغرافيا السياسية الجديد الذي ظهر بعد الغزو الأوروبي كان إيجابياً أو سلبياً، فإنه خلق مشكلات أكثر وأدى إلى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق بعد الاستقلال، فضلاً عن نزاعات الحدود المزمّنة التي تنشل العلاقات بين عدد من الدول الإفريقية اليوم. فما الذي أدى إلى هذه الظاهرة؟ أو بعبارة أخرى، لماذا قسمت إفريقيا سياسياً مع نهاية القرن 19 واحتلت احتلالاً عسكرياً وما هو وضع الجغرافيا السياسية الجديد بعد الاستقلال؟ ما النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تقسيمات الحدود الاستعمارية وآثارها على التكامل الإقليمي والاقتصادي؟.

ومن هذا المنطلق، فإن الخطوات التحليلية في دراستنا، تتسم بالجمع بين منهجين: المنهج التاريخي، للتحكم في عملية جمع المعلومات عن الأحداث والوقائع التاريخية، وبلورتها من ناحية المصادر، وفي فهمها، والتأكد من صحتها، وفي عرضها، وتفسيرها، واستخلاص النتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية في القارة السمراء، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل. والمنهج التحليلي، لنقد بعض الآراء وتحليلها، وتصحيح المفاهيم والأخطاء التي تنم

على التوسع الاستعماري في إفريقيا. ولما كانت فرنسا تنظر بعين الحذر إلى هذه العمليات الاستعمارية الألمانية السريعة، حاولت إقناع بريطانيا بقبول الاقتراح الألماني دون الدخول معها في مواجهة فعلية مباشرة، وحثها على إصدار إعلان عن حرية التجارة والملاحة في نهري الكونغو والنيجر. غير أن فرنسا فضّلت معالجة هذه الخلافات في مؤتمر دولي لتسوية جميع المنازعات الإقليمية في منطقة وسط وغرب إفريقيا، وصياغة أساسيات مهمة لتفادي أي صراعات ومشاكل في المستقبل. (Jules Ferry à Courcel, 1897, PP: 45-54) فوافقت ألمانيا على إشراك فرنسا في توجيه الدعوة إلى الدول الأوروبية المهتمة بإفريقيا لعقد هذا المؤتمر في العاصمة برلين يوم 15 نوفمبر 1884.

2. مؤتمر برلين 1884/1885 وتقسيم إفريقيا واحتلالها

كانت فترة ثمانينات القرن التاسع عشر حسبا يتضح مما قدمناه سابقا، فترة تغيرات سريعة ومتناقضة في إفريقيا، حيث بلغ فيها تصاعد اهتمام الدول الأوروبية ذروته بالتزاحم والتنافس على أراضيها، حتى انتهى بعقد مؤتمر برلين في الفترة من 15 نوفمبر 1884 إلى 26 فيفري 1885 لمناقشة النقاط التي اقترحها بسمارك على الدول الأوروبية.

حضر المؤتمر أكثر من أربعة عشر (14) دولة (***)، وعند افتتاحه لجلسات المؤتمر شدد بسمارك على المهمة الملقة عليهم، وعلى الدول المجتمعة مناقشة النقاط المدرجة في جدول أعمال المؤتمر مناقشة جادة، خصوصا فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة في نهري الكونغو والنيجر، ومسألة استعمار مناطق جديدة على سواحل إفريقيا. عارض السفير الانجليزي السير ادوارد ماليت Sir Edward Malet مسألة حرية التجارة والملاحة في نهر النيجر ورأى عدم وجود مبررات كافية لقيام إشراف دولي عليه، ودعا الدول المجتمعة إلى ضرورة التفرقة بين ظروف نهر الكونغو ونهر النيجر، كما أعلن السفير الانجليزي بأن حكومته تطلب من ألمانيا وفرنسا عدم التدخل سياسيا في المنطقة المحيطة بنهر النيجر وروافده.

أما فيما يتعلق بنهر الكونغو، فقد أشار بأن حكومته آيدت ووافقت على ضمان حرية الملاحة والتجارة فيه، على أن تكون المنطقة تحت إشراف دولي. (Note Jules Ferry, 1884, PP: 60-64) جدير بالذكر أن شركة النيجر الملكية الانجليزية كانت تحتكر التجارة والملاحة في نهر النيجر وروافده منذ القرن الثامن عشر مستندة على الامتياز الممنوح لها من الحكومة البريطانية.

وافق بسمارك على التفسير البريطاني، وكان يدرك بأن مصالحه الاستعمارية في شرق وجنوب غرب إفريقيا أقوى وأهم من غرب إفريقيا. أما فرنسا فقد تحفظت كثيرا حول هذه المسألة، غير أنها تخوّفت من مطالبة بريطانيا بفرض نفس الشروط على نهر السنغال الذي يخضع لسيطرتها، فوافقت على الطرح البريطاني، ودعا مندوبها في المؤتمر يوم

تلاقت وجهات النظر الألمانية والفرنسية إلى حد بعيد بخصوص محتوى هذه الاتفاقية. فرنسا التي كانت غير متفقة مع بريطانيا حول المسألة المصرية، وجدت في العرض الألماني سندا لتحقيق مشاريعها الاستعمارية في وسط إفريقيا، خصوصا بعد الاهتمام الجديد الذي أبداه الملك ليوبولد الثاني، ملك بلجيكا، بالكونغو وتعاقدته مع المستكشف هنري ستانلي H. Stanley لاستكشاف حوض الكونغو نيابة عن الرابطة الدولية الإفريقية التي أسسها في بروكسل عام 1876. وقد انتهت هذه التحركات في آخر الأمر إلى إنشاء دولة الكونغو الحرة التي استطاع الملك ليوبولد الثاني الحصول على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بها في افريل 1884، والدول الأوروبية أثناء جلسات مؤتمر برلين (Harry, 1899, PP: 225-230).

وعلى هذا الأساس، سارعت فرنسا إلى معارضة المعاهدة البريطانية-البرتغالية التي أصبحت تلقى معارضة دولية متزايدة خصوصا من هولندا والولايات المتحدة (***) وبلجيكا، وإلى تأييد القرار الذي اقترحه بسمارك في 18 أوت 1884 (Courcel à Jules Ferry, 1884, PP: 374-375) الذي يدعو إلى:

- ضمان حرية التجارة الدولية في حوض ومصب نهر الكونغو.
- حرية الملاحة الدولية في نهري الكونغو والنيجر وفق المبادئ نفسها المتبعة في الدانوب والراين.

- تحديد المعاملات التي يجب مراعاتها خلال عمليات الإلحاق والضم الفعلي الجديدة على سواحل إفريقيا، وعدم اعتراف الدول الأوروبية بحصول أي دولة على أراضي جديدة في إفريقيا إذا رفضت الانضمام إلى هذا القرار.

تجدر الإشارة أنه بالموازاة مع إصدار هذا القرار، كان بسمارك قد قام بإرسال سفن حربية إلى سواحل غرب إفريقيا، وأصدر تعليمات رسمية في 19 ماي 1884 إلى القنصل العام الدكتور ناشتيجال Dr. Nachtigal بمد حدود المناطق التي يتواجد فيها التجار والرعايا الألمان. (Keltie, 1895, PP: 194-206). وعليه، أصبحت الطوغو والكاميرون محميتان تخضعان للنفوذ الرسمي للرايخ الألماني، مما أدى إلى تعميق الصراع مع بريطانيا التي لم تكن تريد، نظرا للظروف التي كانت تمرّ بها، الدخول في نزاع عسكري مع ألمانيا وترك مشاريعها الاستعمارية الأخرى المهمة خاصة في الهند.

وبعد فترة وجيزة، في 7 أوت من نفس السنة، تم إلحاق منطقة انجرا بكونيا Angra Pequena (التي ستعرف فيما بعد بمستعمرة جنوب غرب إفريقيا الألمانية) وهي المنطقة الواقعة بين انجولا ومستعمرة الكاب البريطانية.

والواقع أن هذه التحركات من جانب الدول الأوروبية، سواء من طرف ألمانيا وفرنسا وبلجيكا أو من طرف بريطانيا والبرتغال، هي التي دلت دلالة واضحة على أنها جميعاً باتت مصمّمة

عارضت بريطانيا وفرنسا هذا الاقتراح بشدة ودعت إلى تعديله، مع الأخذ في عين الاعتبار بعدم خضوع المحميات والمستعمرات التي خضعت لسلطتهما الاستعمارية قبل انعقاد المؤتمر لنص المادة 34 من الفصل السادس (Hertslet, 1885, PP:20-40).

وبما أن هذا التعديل الذي طالبت به فرنسا وبريطانيا بعيد عن أراضي شرق إفريقيا التي بدأ بسمارك يتجه إليها من جهة، ومن جهة أخرى لتجنب وضع عراقيل أمام النشاط الاستعماري الألماني فيما وراء البحار بشكل عام، فقد وافق بسمارك عليه. بحيث أصبحت المادة 34 السابقة الذكر تنص على أنه يجب على أي دولة أوروبية تحتل جزءاً من الساحل الإفريقي في المستقبل أن تخطر الدول الأوروبية الأخرى الموقعة على وثيقة برلين، كما يتم التصديق على دعاها أو اعتراضها في حال كانت هذه المناطق تحت سلطة أي دولة موقعة على وثيقة برلين. كما أنه من حق أي دولة امتلكت جزءاً على الساحل يعني ضمناً امتلاكها للأراضي الواقعة خلفه مباشرة إلى مسافة تكاد تكون غير محدودة.

وقد ارتكزت السياسة الاستعمارية الألمانية والبريطانية فيما بعد على هذه المادة لتنفيذ مشاريعهما العالمية في شرق إفريقيا، فاستغلت بريطانيا نص هذه المادة من وثيقة برلين وزادت من ضغوطها على سلطان زنجبار، خصوصاً بعد فتح قناة السويس عام 1869، والأهمية التي تمثلها زنجبار كقاعدة تجارية متقدمة في الحوض الغربي من المحيط الهندي.

وفي المقابل، نجحت ألمانيا بفضل جهود كارل بيترز رئيس شركة الاستعمار الألماني، من السيطرة على شرق إفريقيا بما فيها المناطق الواقعة شرق حوض نهر الكونغو (رواندا وبورندي الآن) المشار إليها في الفصل الأول من وثيقة برلين الخاص بحرية الملاحة والتجارة في حوض الكونغو والبحيرات الكبرى، حيث طالبت بالاستفادة من نفس المزايا المطبقة داخل المنطقة الحرة من حوض الكونغو، كما نصت عليه وثيقة برلين. ونصت المادة 35 من نفس الفصل على مبدأ الاحتلال الفعلي، (Arthur, 1919, PP:133-140) أي على ضرورة أن يكون من يملك ممتلكات ساحلية يتعين عليه أن يبرهن أن لديه ما يكفي من السلطة الإدارية والعسكرية لحماية حرية التجارة وحق العبور والحقوق القائمة من قبل (حقوق السلطة المحلية) في ظل الشروط المتفق عليها.

بالموازاة مع هذا استطاع الملك ليوبولد الثاني الحصول على اعتراف جميع الدول الأوروبية في المؤتمر بدولة الكونغو الحرة التي أعلن عن إنشائها في أفريل 1884، حيث أقر المؤتمر على أن تكون الأراضي الواقعة شمال مصب نهر الكونغو تابعة لدولة الكونغو الحرة، في حين أن الأراضي الواقعة جنوبه تكون ضمن ممتلكات البرتغال (مستعمرة أنغولا). (Arthur, 1919, PP:139-140)

تجدر الإشارة أن الدول الأوروبية ناقشت أيضاً على هامش

16 نوفمبر 1884 إلى التمييز بين نهر الكونغو والنيجر، وإلى تطبيق الشروط نفسها المطبقة على نهر الكونغو على روافد نهر النيجر التي تخضع للسيطرة الفرنسية دون وجود إشراف دولي.

وعلى أي حال، فإن المؤتمر أصدر قراره النهائي في 26 فيفري 1885، وتألف من سبعة فصول، تضمنت 38 مادة. تضمن الفصل الأول 8 مواد متعلقة بحرية التجارة والملاحة في نهر الكونغو وروافده، بما فيها روافد منطقة البحيرات الكبرى. كما ألزمت مواد هذا الفصل فرض نسبة خاصة من الرسوم الجمركية على البضائع التي تصدر وتستورد من المنطقة، في حين تم إعفاء تجارة العبور من هذه الرسوم. (Hertslet, 1885, PP:20-40) ونصت المادة الثانية من الفصل نفسه، على حرية التجارة والملاحة في جميع الأنهار والروافد التي تصب في المحيط الهندي. ويبقى أهم فصل من وثيقة برلين هو الفصل السادس. حيث ألحّت ألمانيا على ضرورة عدم الاعتراف بوجود حق قانوني لأي دولة احتلت أجزاء من سواحل إفريقيا ما لم يكن لديها وجود إداري وعسكري قوي وفعال (Lucas, 1922, PP:82-83).

والواقع أن هذا الاقتراح كان موجّه ضد بريطانيا بالخصوص التي كانت تمتلك آنذاك مناطق شاسعة في إفريقيا تخضع لسيطرة رعاياها وشركاتها التجارية دون وجود سلطة سياسية وعسكرية فعلية تخضع مباشرة لإشراف حكومة لندن.

الشكل 1: الخريطة السياسية لإفريقيا عام 1880 (تبيين الغزو الأوروبي المحدود للسواحل الإفريقية)



المصدر: (ادو، 1998، ص 24).

الكبرى (Albert et Meyriat, 1967, PP: 99-100).

وفي المقابل، وفي المقابل، فرنسا التي احتلت الجزائر عام 1830 وفرضت حمايتها على تونس عام 1881، توسّعت في السنغال واحتلت الكونغو الأوسط والصومال الفرنسي (جيبوتي الآن)، وبسطت نفوذها في كل ما صار يعرف لاحقاً بإفريقيا الغربية الفرنسية AOF وإفريقيا الاستوائية الفرنسية (*****) AEF، واحتلت جزر القمر في المحيط الهندي ومدغشقر عام 1885 وفرضت الحماية على المغرب عام 1911. وكانت فرنسا تعتمد على الإدارة المركزية المباشرة، تعين على رأس كل مجموعة من الأقاليم الاتحادية والمستعمرات الأخرى - باستثناء الجزائر - حاكماً عاماً يمثل وزير المستعمرات ويخضع لسلطة الميتربول في باريس.

وتوسّعت البرتغال في غينيا البرتغالية (غينيا بيساو الآن) وجزر الرأس الأخضر وانجولا بعد هذا المؤتمر مباشرة، وإفريقيا الشرقية البرتغالية (الموزمبيق الآن) وجزر ساوتومي وبرانسيب في المحيط الأطلسي.

واستولت ألمانيا، على منطقة جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا الآن) والكامرون والطوغو في غرب إفريقيا وإفريقيا الشرقية الألمانية (تنزانيا، رواندا وبورندي لاحقاً). واحتلت إيطاليا (*****) الأجزاء الجنوبية من الصومال (مدن برافا ومقديشو ووارشيك) وأرتيريا عام 1888 وليبيا عام 1912 (Hertslet, 1885, PP: 301-328).

واحتفظت إسبانيا منذ فترة الكشوفات الجغرافية في القرن الخامس عشر بغينيا الاستوائية واحتلت الساقية الحمراء وخليج ريودي أورو "وادي الذهب" (جمهورية الصحراء الغربية الآن) عام 1884 والريف المغربي عام 1909، بعد توسعها من مدينتي سبتة ومليلية المحتلتان (*****) منذ القرن الخامس عشر.

وباختصار، سيطر البريطانيون على ستة عشر (16) مستعمرة (*****) في إفريقيا، والفرنسيون على أربعة عشر (14) مستعمرة تكوّن كتلة متصلة تطوّق المستعمرات البريطانية والبرتغالية والإسبانية والبلجيكية على اختلاف أحجامها. بينما سيطر البرتغاليون على خمسة (5) مستعمرات تبعد كل منهما عن الأخرى مسافات شاسعة، وإسبانيا على ثلاث (3) مستعمرات صغيرة الحجم. وفي المقابل، اقتصر الحكم الاستعماري البلجيكي على مستعمرة ضخمة هي الكونغو - كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن - الزائير سابقاً).

ولم يستمر الحكم الاستعماري الألماني طويلاً في إفريقيا (1884-1918)، فقد انتهى فعلياً عام 1918 بعد انهزام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وكان على الحلفاء المنتصرون في الحرب إعادة ترتيب خريطة إفريقيا السياسية في جلسات مؤتمر الصلح في فرساي، فاستبعدت ألمانيا كقوى استعمارية وذلك بحرمانها من مستعمراتها

المؤتمر، مسألة إلغاء تجارة الرقيق والواجبات الإنسانية تجاه الإفريقيين، وضرورة حمايتهم وحماية حقوقهم القائمة، كما تطرقوا أيضاً، إلى ضرورة حماية الإرساليات التبشيرية وحرية ممارسة المعتقدات الدينية. (Arthur, 1919, P:140) ولكنها في الواقع اعتبرت قرارات جوفاء، خصوصاً في ما تعلق برهاية الإفريقيين وحماية حقوقهم أو إلغاء تجارة الرقيق.

3.2. آثار المؤتمر على خريطة الجغرافيا السياسية لإفريقيا

أنعقد مؤتمر برلين بين عامي 1884 و1885 لتتويجا لجهود ومحاولات القوى الأوروبية لتنظيم عملية التنافس والسيطرة على القارة الإفريقية، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطاف لذلك الصراع الامبريالي الأوروبي على القارة السمراء. وتكشف لنا النظرة الشمولية لخريطة إفريقيا قبل انعقاد المؤتمر أن حوالي 10 بالمائة من مساحة إفريقيا كان في ذلك الوقت واقعا تحت السيطرة الأوروبية، ويتمثل هذا الجزء الضئيل في استحواذ فرنسا على الجزائر، وبريطانيا على حوالي مائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب إفريقيا.

ولكن بعد المؤتمر، استولى الأوروبيون على الجزء الباقي من القارة، وقد تمت معظم هذه الأعمال من التقسيم بطريقة عشوائية وسريعة جداً. وأسفر هذا التقسيم في النهاية على تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة إفريقيا بعد أن نظمت عمليات السيطرة والاحتلال. وتحولت مناطق الصراع التي كانت تفصل قبل انعقاد المؤتمر بين مناطق نفوذ القوى الأوروبية إلى حدود استعمارية. وتم تنفيذ خطوط التقسيم الجديدة التي رسمت على الخرائط على أرض الواقع دون مراعاة لتوزيع السكان أو تجمعات القبائل.

احتلت بلجيكا الكونغو الحر أثناء انعقاد المؤتمر. وكانت بريطانيا قد فرضت حمايتها على مصر عام 1882، وأعلنت احتلالها الجزء الأوسط للصومال عام 1885 بعد أن استكملت القوى الامبريالية الثلاث (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) تقسيم أراضي الصومال الموحد وتجاهل المصالح المشروعة للشعب الصومالي. كما احتلت جنوب إفريقيا ونيجيريا وإفريقيا الشرقية البريطانية (كينيا الآن) وبتشوانلاند (بوتسوانا اليوم)، وتوسّعت في غامبيا وسيراليون وساحل الذهب وأعلنت حمايتها على جزيرة زنجبار عام 1890 وعلى أوغندا عام 1894، وبسطت نفوذها على السودان بعد أن قضت على الثورة المهدية عام 1885 (Lucas, 1922, PP: 82-99).

وتوسع مؤسس شركة جنوب إفريقيا البريطانية، سيسل رودس Cecil Rhodes، نحو الشمال وأسس مستعمرة روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن) وروديسيا الشمالية (زامبيا الآن) ونياسلاند (ملاوي الآن) في محاولة منه لتنفيذ المشروع الامبريالي الكبير من الكاب إلى القاهرة From Cape to Cairo (*****)، وبالتالي تطويق الأراضي الألمانية والتحكم في إفريقيا الوسطى ومنطقة توزيع المياه في البحيرات

3. الجغرافيا السياسية لإفريقيا بعد الاستقلال وأثرها على التكامل الإقليمي والاقتصادي

لم تنته آثار مؤتمر برلين السيئة بنيل الدول الإفريقية استقلالها (*****)، فلعلنا هذا التقسيم العشوائي تلاحق إلى يومنا هذا الدول الإفريقية الجديدة في صورة النزاع على الحدود أو ادعاء سيادة أوروبية في تكامل اقتصادي (*****). بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1.3. المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالحدود

كانت خريطة الجغرافيا السياسية الجديدة لإفريقيا التي ظهرت بعد استقلال الدول الإفريقية مختلفة كثيرا عما كانت عليه قبل مؤتمر برلين 1884/1885، لأن عملية تحديد الحدود كانت سريعة جدا وتعسفية وعشوائية، شوهت النظام السياسي الوطني الذي كان قائما قبل قيام الحكم الاستعماري. إذ في فترة وجيزة لا تتجاوز الثلاثين عاما (1885-1914) كانت معظم حدود القارة قد رسمت، في حين أن هذه العملية استغرقت عديدا من القرون في أوروبا مثلا. فنحو 40 بالمائة من الطول الكلي للحدود مرسوم على شكل خطوط مستقيمة دون مراعاة لتوزيع السكان والتجمعات القبلية.

أسفر التقسيم الاستعماري الأوروبي المنبثق عن مؤتمر برلين، عن نتائج جد سلبية بالنسبة للخريطة السياسية لإفريقيا بعد الاستقلال، واتضح هذا في الكثير من مناطق القارة ولاسيما في خليج غينيا والدول التابعة له المجزأة على شكل قطع LES ETAS FORME DE TRANCHES DU GOLF DE GUINÉE. حيث نجد الكثير من الحدود الاستعمارية عبارة عن خطوط مستقيمة (30 بالمائة من مجموع حدود القارة)، تمتد من الساحل نحو الداخل، وهي من أسوأ أنواع الحدود السياسية (صابر، 2011، ص: 233).

والأمر مماثل بالنسبة للصومال الفرنسي (الإقليم الصغير الذي يعرف حاليا بجيبوتي) الذي سلخ من دولة الصومال أثناء فترة التنافس الامبريالي في نهاية القرن التاسع عشر، وبعد استقلاله عن فرنسا في منتصف السبعينيات طالبت كل من الصومال وإثيوبيا بضمه وأصبح محل خلاف كبير بين الدولتين. وكذلك في جمهورية غامبيا التي تقع في وسط السنغال حيث تتوغل لمسافة 480 كلم تقريبا داخل الأراضي السنغالية وعرضها لا يتجاوز 20 كلم، حيث أعاققت حركة التواصل بين شمال السنغال وجنوبه (أبو عيانة، 2013، ص: 48).

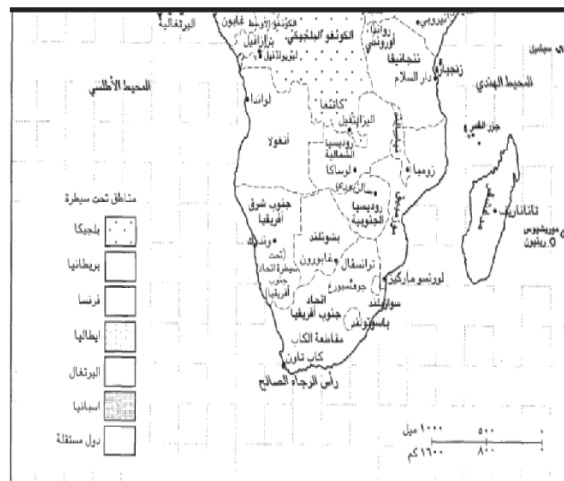
والواقع أن هذه الحدود أعتبرت حتى ذلك الوقت مؤقتة خاصة بعملية الاحتلال العسكري، إلا أنها انتهت كحدود رسمية، استقلت عليها معظم الدول الإفريقية، فهي حدود اصطناعية وموضوعية على أساس فلكي تقني

وإعادة توزيعهما على الحلفاء في إطار نظام الانتداب (*****). فقسمت شرق إفريقيا الألمانية إلى ثلاث مقاطعات، فحصلت بريطانيا على المقاطعة الأكبر وأطلق عليها اسم تنجانيقا (جمهورية تنزانيا الآن) وتم منح مقاطعتي رواندا وبورندي الصغيرتين والمكتظتين بالسكان إلى بلجيكا نظير المساعدات التي قدمتها للحلفاء أثناء الحرب (Walter, 1969, PP: 30-31).

ومنحت إدارة مستعمرة جنوب غرب إفريقيا الألمانية لاتحاد جنوب إفريقيا، وقسمت الطوغو والكامرون بين فرنسا وبريطانيا دون أي مراعاة للاعتبارات الإثنولوجية والتاريخية ويندرج هذا التقسيم بين الحلفاء كليا في تاريخ أوروبا الخاص.

بناء على ما سبق، نستنتج أن مؤتمر برلين 1884/1885 يعتبر من أهم المؤتمرات في تاريخ القارة الإفريقية، ويعد نقطة بارزة في صراع القوى الامبريالية الاستعمارية عليها. ففي هذا المؤتمر تم وضع أسس تقييم إفريقيا بين الدول الأوروبية دون مراعاة لأي تكافؤ اقتصادي ودبلوماسي وسوسيو-ثقافي.

الشكل 2: الخريطة السياسية لإفريقيا عام 1935



المصدر: (مزروعي، 1998، ص: 20-21)

الأمثلة على ذلك، فـ شعب الإيوي EWE قسمته الحدود الاستعمارية بين ثلاث دول هما غانا والطوغو والبنين، وبعد الاستقلال طالب ممثلوا الشعب الإيوي من حكومات الدول الثلاث تعديل الحدود، غير أن المشكلة لم يتم حلها إلى يومنا هذا. (هارون، 2003، ص: 49) والأمر نفسه مع شعب النغوني في شرق إفريقيا، قسم بين زمبابوي وملاوي وتنزانيا، والصوماليون وزعوا بين إثيوبيا والصومال وجيبوتي وكينيا، كما أصبح شعب الباكونغو مقسما بحدود بين أنغولا والكونغو برازافيل (الزائير سابقا) وجمهورية الكونغو كينشاسا والغابون.

وجدير بالذكر أن الكثير من هذه المنازعات نشأ من مشكلات الحدود الموروثة من الاستعمار. ففي عام 1963 وقع صدام بين الجزائر والمغرب (حرب الرمال)، كما وقعت صدامات ونزاعات عنيفة بين أوغندا وتنزانيا، وبين الغابون وغينيا الاستوائية، وبين الكامرون ونيجيريا، وبين الزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن) وأنغولا، وبين البنين والنيجر، وبين التشاد والسودان من جهة والتشاد وليبيا من جهة أخرى حول قطاع أووزو، وبين غينيا كوناكري وساحل العاج. كما أن مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا أخذت أبعاد عرقية خطيرة، حيث تعود جذور هذه المشكلة لعام 1933، عندما أصدرت فرنسا القوى الاستعمارية المحتلة للبلدين مرسوما حكوميا اعتبر الضفة الشمالية لنهر السنغال حداً فاصلاً بين الدولتين. وبعد الاستقلال اتفقت الدولتان على تعديل الحدود بحيث يكون وسط النهر هو الحد السياسي لكي تستفيد منه موريتانيا أيضاً، غير أن القبائل الزنجية التي تقطن جنوب موريتانيا ثارت ضد هذا التقسيم بدعم من السنغال وحاولت الانضمام للسنغال خصوصا بعد توجه الحكومة الموريتانية نحو المنطقة العربية وانضمامها لجامعة الدول العربية، وبالرغم من الوساطة الدولية والإفريقية استمرت أعمال العنف وعدم الاستقرار في الحدود بين الدولتين (هارون، 2003، ص: 279-280).

كذلك استمر النزاع بين إثيوبيا والصومال حول منطقة الأوغادين فترة من الزمن، بالإضافة إلى أزمة الحدود التي ظهرت سنة 2005 بين جمهورية التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والتي شهدت انزلاقات خطيرة انتهت بانتشار قوة عسكرية أوروبية بين البلدين، والأزمة الخطيرة بين إريتريا وإثيوبيا وأدت إلى نشوب حرب بين البلدين حوالي ثلاث سنوات وانتهت بعملية ترسيم الحدود بعد الوساطة الجزائرية سنة 1999.

2.3. الحدود الاستعمارية وانعكاساتها على التكامل الإقليمي والاقتصادي.

يلاحظ أن الصفة التحكيمية للحدود الاستعمارية قد جعلت كل دولة أمة أفريقية تتألف من خليط من الشعوب

ورياضي، رسمها الأوروبيون وخططوها بعيد جدا عن إفريقيا وجغرافيتها، معتمدين في بعض المناطق على تقارير المستكشفين والهواة الأوروبيين. كما تعكس عملية الاحتلال السريع من جانب القوى الاستعمارية للأجزاء الداخلية للقارة، وذلك في إطار التنافس والتزاحم من أجل الاستئثار بأكبر قدر ممكن من المطامع التي كانت تحاول هذه الدول الوصول إليها.

وعلى هذا الأساس، فقد رُسمت العديد من الحدود الاستعمارية عبر مناطق ذات إمكانات طبيعية ضخمة، كذلك يلاحظ أن الحدود التي وضعت على التضاريس لا تزيد عن ربع مجموع الحدود الكلية للقارة. فنجد مثلا فرنسا اعتبرت التضاريس هي المعيار الأساسي في رسم حدود مستعمراتها. كما تم استخدام الخطوط الفلكية التي تسير مع خطوط الطول ودوائر العرض في المناطق الغير مأهولة بالسكان أو التي تفتقر إلى المظاهر التضاريسية والطبيعية الواضحة كما هو الحال في الصحراء الكبرى وصحراء كالاھاري في جنوب غرب القارة.

جدير بالملاحظة أن خطوط تقسيم المياه غالبا ما استخدمت في هذا الصدد، حيث أن كشوف القرن 19م حاولت أن تحل مشكلات التصريف المائي لكل من نهر النيل والنيجر ولكونغو (البدوي، 2005، ص: 69-70).

وتجدر الإشارة أن عددا من الحدود النهرية تعكس رغبة القوى الاستعمارية أن تكون على اتصال مباشر بنهر ملاحي. ومن الأمثلة على ذلك، المنطقة الضيقة التي كانت تصل بين جنوب غرب إفريقيا الألمانية (ناميبيا الآن) مع نهر الزمبيزي والتي كان يطلق عليها أصبع كابيريف.

كما أن دولة الكونغو كينشاسا (الزائير لاحقا) كانت على اتصال بالمحيط الأطلسي عن طريق مصب نهر الكونغو برقية ضيقة للغاية (3 كلم مربع) بعد أن توصلت القوى الاستعمارية المحتلة البرتغال وبلجيكا إلى تفاهم مقابل أن تتنازل لها هذه الأخيرة عن منطقة (إقليم كابندا) تصل إلى حوالي 3000 كلم مربع من جنوب غرب الكونغو التي ضمت إلى مستعمرة أنغولا (البدوي، 2005، ص: 71).

ومن المتعارف عليه، أن الدول الإفريقية بعد الاستقلال لم تنمو نموا طبيعيا عضويا، وإنما نشأت بأحجامها وأشكالها الموروثة من الاستعمار، كما أن الحدود الخاصة بكل دولة لم تحدد وفقا لمعايير الجغرافيا الطبيعية والبشرية، وإنما فرضت على السكان الوطنيين، حيث قطعت هذه الحدود الاستعمارية الجماعات البشرية والحدود اللغوية.

ونتيجة لهذا، فقد ظهرت عديد المشكلات بعد الاستقلال قُدر لها أن تثقل كاهل النمو في القارة، فالحدود التي مرّت واخترقت كيانات إثنية كانت قائمة من قبل أدّت إلى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق. وهناك عديد

كانت هذه المستعمرات جزء مترابط مع بقية المستعمرات التابعة للدولة الاستعمارية، حيث نجد معظم هذه الدول مثل غامبيا، رواندا وبورندي، وملاوي، الطوغو، وسيراليون، وغينيا بيساو تعيش على المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية، مما أدى إلى توفير مناخ ملائم لتدخل الدول الأوروبية اقتصاديا عبر شركاتها المتعددة الجنسيات ومؤسساتها المالية، وسياسيا بتنصيب أنظمة فاسدة موالية لها (النجار، 2016، ص: 255).

ويمكن القول عموما، أن مشكلة نزاعات الحدود المزمنة (***** هاته والتي هي نتيجة مباشرة لقرارات مؤتمر برلين المنعقد في نهاية القرن التاسع عشر، أعاققت إقامة العلاقات الثنائية بين الدول الإفريقية وتحقيق أهداف منظمة الاتحاد الإفريقي وقبله الوحدة الإفريقية في تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين أعضائه (*****). وكانت مشكلة ترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار وطرق تسويتها من صلب اهتمامات منظمة الوحدة الإفريقية (***** منذ إنشائها عام 1963، فالمادة 19 من ميثاق المنظمة تنص على ما يلي: (تتعهد الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية وتنشئ لهذه الغاية لجنة للوساطة والمصالحة والتحكيم يتحدد تكوينها وشروط عملها بموجب بروتوكول قائم بذاته يقره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعتبر هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من هذا الميثاق).

وكان للعوامل التاريخية نصيب كبير في المشكلات والقيود التي ألت بالتكامل الإقليمي والاقتصادي بين الدول الإفريقية. فالاستعمار خلف وراءه خليطا من دول مصطنعة واجهت صعوبة كبيرة في بلوغ مرحلة الدولة الوطنية عند استقلالها.

وبدافع الحرص على عملية التكامل الوطني، اضطر القادة الجدد إلى توجيه أنظارهم إلى الداخل وإعطاء الأولوية للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في بلدانهم على حساب التكاملات الإقليمية والاقتصادية في ما بينهم. ولهذا كان إنشاء تكتلات إقليمية واقتصادية أثناء العقد الأول من الاستقلال لا تتعدى مرحلة الاجتماعات النظرية، وهذا بالرغم من حرص بعض الدول على تأسيس منظمات وتجمعات إقليمية والدفع بها نحو تحقيق أهدافها مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS (*****)، مؤتمر

تنسيق التنمية في الجنوب الإفريقي SADC، اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي CPCM، منظمة التجارة التفضيلية لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية PTA. ووجد في إفريقيا بحلول عام 1977 أكثر من عشرين منظمة حكومية للتعاون الاقتصادي والتقني متعدد

ذات الثقافات والتقاليد الأصلية واللغات المختلفة. والظاهر الآن أنه ليس من السهل حل مشكلات بناء الأمة التي تواجه كل دولة بسبب هذا الخليط من الشعوب الذي تضمه كل منها، ولهذا شهدت هذه الدول ظاهرة خطيرة ومزمنة، وهي ظاهرة الانقلابات العسكرية (*****) والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة بسبب الولاء القبلي للقبائل الإفريقية.

ومن مظاهر الحدود الاستعمارية وانعكاساتها على عملية التكامل الإقليمي والاقتصادي بعد الاستقلال، ظهور دول بأحجام مختلفة وموارد طبيعية غير متساوية وإمكانات اقتصادية متباينة، فبعض الدول التي أسفر عنها التقسيم ذات أحجام عملاقة مثل السودان ونيجيريا والجزائر وبعضها الآخر قزمي مثل غامبيا وليسوتو وبورندي والطوغو وجيبوتي، كما أن هذه الأخيرة يزيد عددها عن الدول ذات الحجم الكبير.

كما نجد أن بعض الدول تمتلك سواحل بالغة الامتداد مثل المغرب وجنوب إفريقيا، بينما بعضها الآخر داخلي بلا سواحل على الإطلاق مثل مالي وبركينافاسو والنيجر وزامبيا ومالاوي والتشاد ورواندا وبورندي... الخ، حيث سبب لهذه الدول مشاكل اقتصادية ولوجستية كبيرة صعبت من استغلال مواردها الطبيعية ومبادلاتها التجارية، حيث دولة مثل رواندا تبعد عن الساحل بأكثر من 1000 كيلومتر (النجار، 2016، ص: 265).

يتطلب تخطيط الحدود السياسية الإمام بطوبوغرافية المنطقة والعوامل البشرية والاقتصادية والجيو-سياسية المتعلقة باختلاف بين الجماعات البشرية، غير أن الأوروبيون تجاهلوا كل هذه العوامل أثناء عملية التقسيم، حيث نجد بعض الدول لها حدود مع أكثر من أربع دول مجاورة (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية-الزائير سابقا- لديها حدود مع عشرة دول مجاورة) مما يمثل مشكلات خطيرة فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن القومي وظاهرة التهريب، بينما هناك دول-مثل غامبيا- لها خط حدودي واحد مع دولة واحدة يسهل مراقبته.

ومن الطبيعي أن نتخيل حجم المشكلات المتعلقة بمعدلات النمو والتنمية المترتبة عن نقص الموارد الطبيعية أو انعدامها، ونقص الأراضي الخصبة والمياه الصالحة للشرب والأنهار، وانعدام الواحات البحرية، وغير ذلك من الصعوبات التي تواجه الدول الأفريقية المستقلة التي ورثت هذه الأوضاع عن التقسيم الاستعماري.

وتسبب استقلال بعض الدول الإفريقية على مساحة صغيرة في القارة في وضع اقتصادي صعب جدا وغير مناسب لها، حيث أصبحت هذه الدول نظرا لعدم تكامل مواردها الطبيعية ومقوماتها الاقتصادية غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات شعوبها، ذلك أنه في فترة الاستعمار

الاختصاصات (Adedeji, 1977, PP10-11).

وحسب نظريات الاقتصاد السياسي المعاصرة، أدت عوامل متنوعة إلى تعقيد تنفيذ مخططات التعاون والتكامل الاقتصادي والإقليمي، أهمها تباين الأوضاع الاقتصادية والسياسية في القارة نتيجة الإرث الاستعماري الثقيل في هذا المجال، مما هيا مرحلة جديدة في أفريقيا عرفت باسم الاستعمار الجديد، الأمر الذي أضاف الكثير إلى

مشكلات القارة.

4. خاتمة

كما سبق وأن ذكرنا، لم يكن غرض القوى الأوروبية الامبريالية في مؤتمر برلين تقسيم القارة الإفريقية تقسيما شاملا غير أنهم انتهوا رغم ذلك بتقسيم أقاليمها وتوزيعها فيما بينهم، كما أنهم أصدروا قرارات وقواعد قانونية مكنتهم من الاستيلاء على الأراضي التي هي تحت سيطرة شركاتهم التجارية ورعاياهم، ومن الاستيلاء على أراضي أخرى في المستقبل.

وفي ختام تحليلنا، نستنتج أن خريطة الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) الجديدة التي تبدو عليها إفريقيا الحديثة والمستقلة اليوم هي أشبه بقطعة الشطرنج عديدة الألوان تضم عدداً كبيراً من الدول الصغيرة والكبيرة (51 دولة)، كنتيجة مباشرة للإرث الاستعماري الذي قسم إفريقيا دون أدنى مراعاة لحقائق التاريخ والثقافة ومقومات البقاء الاقتصادي والسياسي، حيث جعلت من الوحدات السياسية المتاخمة كيانات منفصلة ومنعزلة لا يوجد بينها سوى الحد الأدنى من الروابط الهيكلية، وقد شكلت هذه الحدود عمدا بحيث يكون إنتاجها موجهاً في المقام الأول لخدمة الدول الأوروبية وشركاتها المتعددة الجنسيات التي كانت تابعة لها في فترة الاستعمار.

إن ظهور بعض الاتحادات الإقليمية أو الثنائية بين بعض الدول الإفريقية بعد الاستقلال يعتبر أكبر رد على أن الحدود الاستعمارية لا تخدم مصالح الشعوب الإفريقية وأنها وجدت لخدمة المصالح الاستعمارية الامبريالية بالدرجة الأولى، ومن ثم فإن تاريخ القارة السمراء تأثر، ومزال متأثراً إلى يومنا هذا بالإرث الاستعماري، ولعل أهم تحديات أجيال اليوم أن لا يصرفوا النظر عن مخلفات الاستعمار الامبريالي الأوروبي، وأن يدرسوا آثاره بكل جدية لمعالجة تراكماته وجروحه وسد كل الثغرات التي أحدثها.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح

التعليقات

(*) كوّنت ألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع

عشر إمبراطورية استعمارية في إفريقيا واحتلت الطوغو والكاميرون في غرب إفريقيا ومستعمرة جنوب غرب إفريقيا الألمانية (ناميبيا الآن) ومستعمرة شرق إفريقيا الألمانية (تنزانيا، رواندا وبورندي الآن)، وبعد انهزامها في الحرب العالمية الأولى، حرمت من مستعمراتها وأعاد الحلفاء تقسيمها في اتفاقية فرساي في إطار نظام الانتداب. انظر للمزيد / (بوسليماني، 2017، ص 69.68)

(**) نصت هذه الاتفاقية أساساً على تأييد بريطانيا للأنشطة الاستعمارية البرتغالية التي أعلنتها مع بداية عام 1880 في كل من الموزمبيق وانغولا، مقابل أن تتعهد البرتغال بعدم مطالبتها بأي أجزاء على ساحل جنوب إفريقيا، مع وضع الملاحية التجارية في حوض الكونغو الأدنى تحت إشرافهما الثنائي.

(***) عارضت الولايات المتحدة هذه الاتفاقية باعتبار أنها تضر بمصالحها في غرب إفريقيا، وهذا بعد إنشاءها لمحمية ليبيريا عام 1828.

(****) حضر المؤتمر إلى جانب ألمانيا وفرنسا كلا من بريطانيا العظمى، النمسا-المجر، الدنمرك، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد والنرويج، الدولة العثمانية، البرتغال، هولندا، إيطاليا، بلجيكا، إسبانيا، روسيا.

(*****) كان سيسل رودس ينادي ببسط إنجلترا نفوذها الاستعماري على المناطق الممتدة من مدينة الكاب في جنوب إفريقيا إلى القاهرة و ربط هذه المناطق ببعضها البعض بخطوط حديدية وتلغرافية، وربطها بعجلة الإمبراطورية البريطانية.

(*****) كانت المستعمرات الإفريقية الفرنسية مجمعة في تلك الفترة في اتحادين: إفريقيا الغربية الفرنسية وتظم السودان الفرنسي (جمهورية مالي الآن)، السنغال، غينيا الفرنسية (غينيا كوناكري)، فولتا العليا (بوركينا فاسو الآن)، ساحل العاج، الداهومي (بنين الآن)، النيجر وموريتانيا. وكانت عاصمتها الاتحادية هيا دكار. إفريقيا الاستوائية الفرنسية وتتكون من الكونغو الأوسط (الكونغو برازافيل)، والتشاد، وأوبانغوي-تشاري (جمهورية أفريقيا الوسطى الآن)، والغابون، وعاصمتها الاتحادية هي برازافيل. (BRUNSCHWIG, 1971).

(*****) استمرت المخططات الامبريالية الإيطالية وأطماعها الاستعمارية ضد منطقة القرن الإفريقي في التوسع، حيث أعلنت عام 1889 حمايتها على إمبراطورية الحبشة (أثيوبيا الآن)، ووقعت ثلاث بروتوكولات مع حكومة لندن تبين الحدود بين محميتها والمستعمرات البريطانية. وكان رد فعل الإثيوبيين قويا على هذا الإعلان الذي لم يستشرهم نهائياً، وجهز الإمبراطور منليك الثاني الذي كان يتمتع بتأييد شعبي كبير جيشاً قويا يفوق تعددها

والسنغال ومصر وتنزانيا وأوغندا والزاير، واتخذت اللجنة مقرها في دار السلام. واستمرت اللجنة نضالها ضد حكومات الفصل العنصري حتى تم تحرير كل القارة السمراء وتصفية الاستعمار الامبريالي العنصري (زيمبابوي 1980، ناميبيا 1990، جنوب إفريقيا 1994). تستثنى من عملية تصفية الاستعمار جمهورية الصحراء الغربية التي تخضع للاحتلال المغربي منذ عام 1975، بعد تحرير الصحراويين لإقليم الصحراء الغربية من الاحتلال الاسباني في منتصف السبعينيات.

(*****) الواقع أن التصفية الاستعمارية السياسية للاستعمار والاستقلال الرسمي في إفريقيا لم يؤدي إلى إنهاء الهيمنة الامبريالية، ذلك أن التصفية السياسية للاستعمار لم تقتزن بتصفيته الاقتصادية أيضا. وأنشأت كل من بريطانيا (الكومنولث البريطاني) وفرنسا (المنظمة الفرنكفونية) كتلا اقتصاديا وثقافيا في مستعمراتها، وأبرمتا أحلافا دفاعية تسمح لهما بوضع قوات وقواعد عسكرية في البلدان الإفريقية والتدخل عسكريا إذا اقتضى الأمر في الشؤون الداخلية للأنظمة الإفريقية الجديدة. وقد أوضحت فرنسا، خلال عهد الجنرال ديغول، أن محاولات الأنظمة الإفريقية فك الارتباط مع فرنسا ستقابل بعقوبات صارمة بما فيها إمكانية التدخل العسكري. مما جعل هذه الدول إلى غاية يومنا هذا منطقة نفوذ فرنسية بامتياز وتخضع بنوكها المركزية لسلطة البنك المركزي الفرنسي الذي يقوم بطبع عملة الفرنك الإفريقي وتحديد قيمته النقدية. وعلى العموم، استمرت الاحتكارات الغربية في السيطرة على تسويق صادرات إفريقيا وجعلها سوقا لمنتجاتها الصناعية (شينويزو، 1998، ص 839-844).

(*****) وقع أول انقلاب عسكري في إفريقيا في مصر سنة 1952، وبعدها انتشرت ظاهرة الانقلابات العسكرية في كافة أنحاء القارة بعد الاستقلال، بداية من الانقلاب العسكري في السودان عام 1958، الزاير 1965، الجزائر 1965، جمهورية البنين 1966، جمهورية إفريقيا الوسطى 1966، نيجيريا 1966، غانا 1966، إثيوبيا والإطاحة بالإمبراطور هيللا سيلاسي 1974، موريتانيا 1984، وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين وقع في أفريقيا أكثر من 70 انقلابا عسكريا. (Elaigwu, 1981, PP17-38)

(*****) في سنة 1999 وحدها، عرفت 16 دولة إفريقية نزاعات داخلية أو حدودية، مما تسبب في لجوء وتهجير أكثر من 25 مليون شخص.

(*****) الواقع أن الدول الإفريقية انقسمت بعد استقلالها إلى مجموعتين متضادتين خصوصا حول مسألة التكامل السياسي، المجموعة الأولى كانت تحبذ إقامة وحدة سياسية قوية على غرار الولايات

المائة ألف، والتقى مع الايطاليين في منطقة عدوة في أكتوبر 1896 وألحق بهم هزيمة كبيرة انتهت بتوقيع معاهدة أديس أبابا للسلام اعترفت بموجبها إيطاليا باستقلال إثيوبيا التام. لم ينسئ الايطاليون هذه الهزيمة وأعدت الحكومة الفاشية بزعامته بينيتو موسوليني (الدوتشي) الهجوم على إثيوبيا عام 1935 مستخدما أسلحة متطورة بما فيها الطائرات والغاز السام، واحتل العاصمة أديس أبابا وفرض عليها الحكم الاستعماري بالرغم من تنديد عصبة الأمم بهذا الغزو. واستمر هذا الاحتلال حوالي سبع سنوات حتى انهزام إيطاليا في الحرب العالمية الثانية عام 1943 وانتهاء الحكم الاستعماري على إثيوبيا (Ernest, 1935, pp133-139).

(*****) احتل البرتغاليون مدينة سبته الساحلية عام 1415، واحتل الأسبان مدينة مليبية عام 1497، وظلت سبته تحت الاحتلال البرتغالي حتى عام 1580 عندما ضمت اسبانيا مملكة البرتغال إليها، وأصبحت منذ هذا التاريخ مدينة سبته ومليبية تحت الاحتلال الاسباني إلى يومنا هذا.

(*****) باستثناء اتحاد جنوب إفريقيا الذي استقل عن حكومة لندن عام 1931 ومصر التي حصلت على الاستقلال الذاتي عام 1919.

(*****) نظام أستحدثه الحلفاء في مؤتمر الصلح وأصبح تحت إشراف منظمة عصبة الأمم، ونصت المادة 22 من ميثاق العصبة على أن هذه المستعمرات (بما فيها المستعمرات الألمانية) تقطنها شعوب غير قادرة على النهوض و التقدم في هذا العالم المتقدم. وعليه، تم تقسيمها إلى ثلاث فئات هي على الشكل التالي:

- الفئة الأولى : و تعرف بالإنداب A. MANDATES وتضم الأقطار العربية التي كانت تحت الحكم العثماني وهي: العراق، سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين.

- الفئة الثانية: تعرف بالإنداب B. MANDATES و تضم كل من شرق إفريقيا الألمانية، الكاميرون و الطوغو.

- الفئة الثالثة: وتعرف بالإنداب ج C. MANDATES وتضم كل من جنوب غرب إفريقيا الألمانية، غينيا الجديدة، جزر سولون و بابوا. (CHIDZERO, 1961.P24).

(*****) استقلت معظم الدول الإفريقية بين عامي 1960 و-1964 إذ ارتفع عدد الدول المستقلة من 9 إلى 26 دولة عام 1960، بما في ذلك جميع المستعمرات الفرنسية ونيجيريا والكونغو كينشاسا والصومال، ثم إلى 33 دولة بحلول عام 1964. وتأخر استقلال المستعمرات البرتغالية الإفريقية إلى غاية منتصف السبعينيات وذلك بعد أنشأت الدول الإفريقية لجنة التحرير الإفريقية التي تشكلت من الجزائر وإثيوبيا وغينيا كوناكري ونيجيريا

دورغام وأولاده، لبنان.

- مزروعى علي، (1998)، تاريخ إفريقيا العام، الجزء (8)، مطبعة حسيب دورغام وأولاده، لبنان.

- هارون علي أحمد، (2003)، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، ط 2، القاهرة.

الأجنبية

-Albert, M et Meyriat, J, (1967), Décolonisation et régimes politiques en Afrique noire, Librairie Armand Colin, Paris.

-Asante S.K.B, (1985), The political economy of Regionalism in Africa: A Decade of the Economic Community of West African States(ECOWAS), Praeger, New York.

-Adedeji, A, (1977), The need for concrete action, in African for Public Administration and Management(ed), Regional in Africa: Problems and Prospects, Addis Ababa.

-Arthur, B. K, (1919), The Belgian Congo And The Berlin Act, At The Clarendon Press, Oxford.

-Brunschwig Henri, (1971) Le partage De l'Afrique noire, Chefferie De Bandjoun, Cameroun.

- Charles Lucas, (1922) The Partition and Colonization Of Africa, The Clarendon Press, Oxford.

- Chidzero, B.T.G, (1961)Tanganyika and international trusteeship, Oxford University Press, London.

- Courcel à Jules Ferry, 18 Novembre 1884, D.D.F, Doc Ne : 372.

- Edward Hertslet, (1885)The Map Of Africa By Treaty, Vol.I, Doc, No:17, London.

-Ernest Work, (1935) Ethiopia, A Pawn in European Diplomacy, Macmillan Co, New York.

- Elaigwu, J.I(1981)Military intervention in politics: an African perspective, Geneve-Afrique, Journal of Swiss Society of African Society, Ne19.

- Ingham K, (1962)A History of East Africa, Lonngmans, London.

- Jules Ferry à Courcel, 8 novembre 1884, Tome 5, D.D.F, Paris(1897) Doc Ne :139.

-Johnston Harry, (1899) A history of colonization Africa, Cambridge University Press, Cambridge.

- Keltie S.J, (1895)The Partition of Africa, Second Edition, Edward Stanford, London.

-Note Jules Ferry, (Séance Du 15 Novembre 1884), Tome 5, D.D.F Doc Ne : 139, Paris.

- Note Jules Ferry, (1897), Tome 5, D.D.F (Discours sur la politique extérieure et coloniale), Doc Ne :139, Paris.

3-Rotenhan, à Jules Ferry, 3 novembre 1884, Tome 5 D.D.F, Paris(1897) Doc Ne :139.

- Walter, M.H, (1969)British administration in Tanganyika from 1920 to 1945, Imprimis S.A, Geneve.

- كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

عبد الرحمان بوسليماني (2024)، التقسيم الاستعماري الأوروبي لإفريقيا وانعكاساته على خريطة الجغرافيا السياسية بعد الاستقلال، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص: 318-328.

المتحدة الأمريكية، وأيدت بقوة مسألة التجمّع الإفريقي والاشتراكية وعدم الانحياز والتخطيط المركزي للاقتصاد وإحياء الثقافة الإفريقية، وقد ضمت الجزائر وغانا وغينيا كوناكري ومصر ومالي والمغرب وليبيا وسميت بمجموعة الدار البيضاء، أما المجموعة الثانية والتي سميت بمجموعة منروفا وضمت بقية المستعمرات الفرنسية السابقة بالإضافة إلى نيجيريا وإثيوبيا وليبيريا وسيراليون، فكانت مع إنشاء اتحاد كونفيدرالي طوعي ولاسيما في المبادلات الثقافية والاقتصادية، وكانت هذه المجموعة شديدة الحرص على احترام سيادة كل دولة ووحدة أراضيها مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة.

(***) بعد استرجاع الجزائر لاستقلالها عام 1962 حدث تقارب كبير بين مجموعة منروفا والدار البيضاء، حيث توصل وزراء خارجية الدول الإفريقية المستقلة في اجتماع أديسا أبابا من 15 إلى 21 ماي 1963 لوضع مشروع جدول أعمال لمناقشات رؤساء الدول، وفي 25 من نفس الشهر وقع رؤساء الدول والحكومات ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، التي استمرت في العمل إلى غاية عام 2002 أين تم تغيير اسمها للاتحاد الإفريقي في قمة لوساكا في زامبيا.

(***) يعتبر تجمع الإكواس، التكامل الأكثر نشاطا وحيوية في القارة الإفريقية، وهو يتكون من 16 دولة، تأسس في مدينة لاغوس النيجيرية في ماي 1975، وهو أول تجمع اقتصادي إفريقي، إذ اجتازت الدول الأعضاء فوارق اللغة والإرث التاريخي والانتماءات الأيديولوجية، حيث يضم في عضويته خمسة دول ناطقة باللغة الانجليزية وثمانية دول ناطقة باللغة الفرنسية ودولتان باللغة البرتغالية ودولة واحدة ناطقة باللغة العربية وهي موريتانيا. (ASANTE,1985).

المصادر والمراجع

العربية

- بوسليماني (عبد الرحمان)، (2017-2018)، الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، تحت إشراف: أ.د: بكاي منصف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية-جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله.

- البدوي السعيد إبراهيم (2005)، «تطور الخريطة السياسية الإفريقية» مجلة الدراسات الإفريقية، مجلة محكمة يصدرها سنويا معهد البحوث والدراسات الإفريقية-جامعة القاهرة-العدد 27.

-أبوعيانة فتحي محمد، (2013)، جغرافية أفريقيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

-أدو بواهن: (1998) إفريقيا في مواجهة التحدي الاستعماري، الجزء (8) مطبعة حسيب دورغام وأولاده، لبنان.

-صابر شريف خالد، (2011)، «دور الجزائر في حل النزاعات والأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء» مجلة الدراسات التاريخية، دورية محكمة يصدرها قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر-2 العدد 13.

- شينونزو، (1998)، أفريقيا والبلدان الرأسمالية، الجزء (8)، مطبعة حسيب